٦١

رسالة

أحمد بن محمد بن إبراهيم
المُقرئ النَّيسَابُوري

(٣٦٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ

وفيها:

في بيان الفرقة الناجية
وأنهم أهل الحديث والأثر

التعريف بصاحب الرسالة

اسمه: أحمد بن محمد بن إبراهيم النَّيْسَابُوري الواعظ المُقرئ.

كنيته: أبو حامد.

الشهرة: المُقرئ.

الوفاة: (٣٦٤هـ) في شوّال، وله ستٌّ وسبعون سنة رَحِمَهُ اللَّهُ.

ثناء العلماء عليه:

ـ قال الحاكم: كان يُعْطي كلَّ نوع من أنواع العلوم حقَّه، وكتب الحديث الكثير، ولم يحدِّث تَوَرُّعًا، ولزم مسجده ثلاثين سنة، وكانت شمائله تشبه شمائل السَّلَف، وله مصنفات تدل على كماله. اهـ.

ـ وقال في «المعرفة»: سمعت أبا حامد أحمد بن محمد الفقيه المُقرئ الواعظ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ـ وقال الذهبي: رجل فاضل عالم.

مصادر الترجمة:

«تاريخ الإسلام» (٨/ ٢٢٤)، و«المعرفة» (١٦٠).

مجمل الرسالة:

هذه الرسالة عبارة عن جوابِ سؤالٍ سئل فيه المُصنِّف عن الفرقة الناجية من هي؟ وما أبرز صفاتها؟

فأجاب رَحِمَهُ اللَّهُ بهذه الرسالة المُختصرة، بيَّن فيها أن الفرقة الناجية هم أهل الحديث، المتبعون للكتاب والسُّنة وآثار سلف الأمة، والمجانبون للرأي والهوى.

مصدر هذه الرسالة:

لم أقف على نسخة خطية لهذه الرسالة، فاعتمدت في إخراجها على نشرة (ركن البينونة) تحقيق (د/عبد المجيد الجزائري)، نشرت عام (١٤٣٥هـ).

وقد اعتمدَ فيها على نسخة خطيِّة من مصوارت المكتبة الظاهرية، سماها محققها: «جزء في بيان الفرقة الناجية من النار، وبيان فضيلة أهل الحديث على سائر المذاهب ومناقبهم».

وقد اجتهدَ في ضبط نصِّها، فجزاه الله خيرًا.

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد، وآله وسلم تسليمًا.

١ ـ أخبرنا الشيخ الإمام العلامة أبو اليُمن زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن الكندي رحمة الله عليه في شهور سنة إحدى وستمائة، قال: أخبرنا الشيخان أبو عبد الله الحسين، وأبو محمد عبد الله ابنا علي بن أحمد، قالا: حدثنا الشيخ أبو منصور محمد بن محمد بن عبد العزيز العُكبري، قال: أخبرنا أبو سهل محمود بن عمر بن جعفر قراءة عليه بـ «عكبر»، قال: أنبأنا أبو علي الحسن بن محمد بن الحسن السرخسي، قال: سُئل أبو حامد أحمد بن محمد بن إبراهيم المُقرئ عن قول النبي ﷺ أنه قال: «ستفترقُ أُمَّتي على ثلاثٍ وسبعين فرقة»، منها فرقة ناجية من تلك الفرق، وبعده تُبيِّن أن النبي ﷺ كان من أهل الحديث...

٢ ـ فقال: الفرقة الناجية هي الفرقة الموسومة بأصحاب النبي ﷺ... الفرق[1].

والدليل عليه أن كل فرقة من فرق الأُمَّة تدعي لنفسها أنها هي الفرقة الناجية، فإن لمن فارقها.... تدعي لنفسها مثل ذلك...

يكون للحقِّ دليلٌ يثبت، وللباطل دليلٌ يُمحقُ ويزهق، إذ غير

(١) لعله يريد قوله ﷺ لما سئل عن صفة الفرقة الناجية، فقال: «ما أنا عليه اليوم وأصحابي».

جائز أن يكون دليل الباطل ثابتًا قائمًا؛ لأنه لو ثبت دليل الباطل كما ثبت دليل الحقِّ، لاشتبه الحقُّ والباطل، ويحير المُتأوِّلون، وحاشا الله من أن يفعل ذلك.

قال الله تعالى: ﴿وَقُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُ ۚ إِنَّ ٱلْبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا ﴿٨١﴾﴾ [الإسراء: ٨١].

وقال جل ثناؤه: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَٰطِلِ فَيَدْمَغُهُۥ﴾ [الأنبياء: ١٨].

وقال جل وعز: ﴿فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً ۖ وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ﴾ [الرعد: ١٧].

هذا بعد قوله جل وعز: و﴿كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْحَقَّ وَٱلْبَٰطِلَ ۚ﴾ [الرعد: ١٧]. أي: مَثل الحقِّ والباطل.

فلما وجب ما ذكرناه، وجب أن نطلب الدليل الذي ثبت، ويدل على الفرقة الناجية، فطلبنا ذلك فوجدنا كتاب الله ﷻ يدلُّ على ذلك، وسُنة رسول الله ﷺ تشهدُ به، واتفاق الفِرق كلها تُصرِّح بذكره، والأخبار المأثورة عن السلف تُصحِّحه، والطبائع السليمة تتسارع إلى قبوله.

٣ ـ أما كتاب الله ﷻ ودلالته عليه بقوله ﷻ: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ﴿١٢٣﴾﴾ [طه: ١٢٣].

قيل في تفسيره: إن من اتبع القرآن أُجير من الضلالة في الدنيا، والشقاء في الآخرة.

قوله: ﴿وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟ ۚ﴾ [آل عمران: ١٠٣]، و(حبل الله): القرآن.

وقوله: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ

فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٥٣] دينه، و(الصراط المستقيم): القرآن.

فالمُتمسِّكون به: هم الناجون.

والمُتفرِّقون عنه والمؤثرون عليه غيره: هم الهالكون.

٤ ـ فأما سُنة رسول الله ﷺ الشاهدة به؛ فقوله ﷻ: «**إني تارك فيكم ما إن تمسَّكتم به لن تضلوا: كتاب الله جل وعز، وسُنتي**»(١).

٥ ـ وقوله ﷻ: «**من تمسَّك بسُنتي عند فساد أُمَّتي فله أجر سبعين منكم**»(٢).

---

(١) رواه مالك في «الموطأ» (١٥٩٤). قال ابن عبد البر في «التمهيد» (٢٤/ ٣٣١): وهذا أيضًا محفوظ معروف مشهور عن النبي ﷺ عند أهل العلم شهرة يكاد يستغني بها عن الإسناد، وروى في ذلك من أخبار الآحاد أحاديث من أحاديث أبي هريرة، وعمرو بن عوف رضي الله عنهما. اهـ.

(٢) روى البزَّار (١٧٧٦)، والطبراني في «الكبير» (١٠٣٩٤/ ١٠/ ١٨٢) عن ابن مسعود رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «**إنَّ مِن ورَائِكم زمان صبرٍ، للمُتمسِّكِ فيهِ أجرُ خمسين شهيدًا**».

فقال عمر: يا رسول الله، منا أو منهم؟ قال: «منكم».

قال في «مجمع الزوائد» (٧/ ٢٨٢): رواه البزَّار، والطبراني بنحوه... ورجال البزَّار رجال الصحيح غير سهل بن عامر البجلي وثَّقه ابن حبان. اهـ.

ويشهد له حديث أبي هريرة رضي الله عنه، رواه ابن العطَّار في «فُتيا وجوابها» (٢٧) بإسناد صحيح.

وروى أبو داود (٤٣٤١)، والترمذي (٣٠٥٤)، من حديث أبي ثعلبة الخشني رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «**..مِن ورائكم أيامَ الصَّبرِ، الصَّبرُ فيه مِثلُ قبضٍ على الجمرِ للعامِلِ فيهِم مِثلُ أجرِ خمسِين رجلًا يعملُون مِثلَ عمله**»..

الحديث، قال الترمذي: حديث حسن غريب.

وصححه ابن حبان في «صحيحه» (٣٨٥).

٦ ـ وقوله: «**ليُذادنَّ رجالٌ يوم القيامة عن حوضي كما تُذاد غرائب الإبل**»، القِصَّة، ثم قال في آخرها: «**فيقال: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك. فأقول: سُحقًا**»[(١)].

وسائر السُّنن التي تكثر على الإحصاء، وتدلّ على ما ذكرناه.

٧ ـ وأما اتفاق الفرق كلها التي تشهد وتُصرِّح بما ذكرناه مما اتفق عليه الفرق المختلفون كلهم على أن (الفرقة الناجية) هي الفرقة المُتمسِّكة بكتاب الله ﷻ، فلم تُفارقه، وتمسَّكت بسنة رسول الله، فلم تُخالفها.

٨ ـ فلما دلَّ الكتاب، والسُّنة، واتفاق الأُمَّة على أن الناجية من الفرق: هي التي تمسَّكت بكتاب الله عز ذكره، وسُنة رسوله ﷺ؛ نظرنا في أهل هذه الصِّفة، وطلبناهم فلم نجدهم غير (أهل الحديث).

٩ ـ وذلك أنا وجدنا الله تعالى ذكره، سمَّى كتابه: حديثًا، فقال عزَّ ذكره: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحۡسَنَ ٱلۡحَدِيثِ كِتَٰبٗا مُّتَشَٰبِهٗا مَّثَانِيَ﴾ [الزمر: ٢٣].

وقال جل ذكره: ﴿وَمَنۡ أَحۡسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكۡمٗا﴾ [المائدة: ٥٠].

وقال جل ثناؤه: ﴿أَفَمِنۡ هَٰذَا ٱلۡحَدِيثِ تَعۡجَبُونَ ٥٩ وَتَضۡحَكُونَ وَلَا تَبۡكُونَ ٦٠﴾ [النجم: ٥٩ ـ ٦٠].

وقوله ﷻ: ﴿فَذَرۡنِي وَمَن يُكَذِّبُ بِهَٰذَا ٱلۡحَدِيثِۖ سَنَسۡتَدۡرِجُهُم مِّنۡ حَيۡثُ لَا يَعۡلَمُونَ ٤٤﴾ [القلم: ٤٤].

إلى غير ذلك من الآيات التي سَمَّى كتاب الله فيها: حديثًا.

---

(١) رواه مسلم (٢٤٩).

١٠ ـ ثم ما لا يخفى على جاهلٍ وعالم أن سُنن رسول الله ﷺ تُسمَّى: (حديثًا).

فإذًا كتاب الله جل وعز هو الحديث.

وسُنن رسوله ﷺ هو الحديث.

فالمُتمسِّكون بها إذًا هم أهلها.

وأهلها إذًا هم (أهل الحديث)، وهم (الناجون)، الذين لا يضلون في الدنيا، ولا يشقون في الآخرة، لأنهم المُتبعون لهما؛ ومن اتبعهما فهو المُهتدي، المفلح، الفائز، الناجي.

فقد بان، واتضح بما ذكرته أن أهل الحديث هم الفرقة الناجية[1].

---

(١) في «شرف أصحاب الحديث» (٤٢) عن إبراهيم بن محمد بن الحسن: حُدِّثت عن أحمد بن حنبل، وذكر حديث النبي ﷺ: «**تفترق الأمة على نيف وسبعين فرقة، كلها في النار إلَّا فرقة**». فقال: إن لم يكونوا أصحاب الحديث، فلا أدري من هم.

ـ وفيه (٤٣) عن أبي الحسن محمد بن عبد الله بن بشر: رأيت النبي ﷺ في المنام، فقلت: من الفرقة الناجية من ثلاث وسبعين فرقة؟ قال: أنتم يا أصحاب الحديث.

ـ وفيه (٤٦) عن يزيد بن هارون رَحِمَهُ اللَّهُ وذكر حديث: «**لا تزال طائفة من أمتي يقاتلون على الحق حتى تقوم الساعة**»، فقال: إن لم يكونوا أصحاب الحديث فلا أدري من هم.

ـ وفيه (٤٧) قال ابن المبارك: هم عندي أصحاب الحديث.

ـ وفيه (٤٨) عن الفضل بن زياد قال: سمعت أحمد بن حنبل وذكر حديث: «**لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق**»، فقال: إن لم يكونوا أصحاب الحديث فلا أدري من هم.

ـ وفيه (٤٩) عن أحمد بن سنان قال: هم أهل العلم وأصحاب الآثار. =

١١ ـ وأيضًا، فإن الله تعالى قال في صفة رسول الله ﷺ: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ۝٤﴾ [النجم: ٣ ـ ٤].

وقال: ﴿وَٱتَّبِعْ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾ [الأحزاب: ٢].

= ـ وفيه (٥١) عن البخاري أنه قال في حديث: «لا تزال طائفة من أُمتي»، يعني: أصحاب الحديث.

والمراد بأهل الحديث؛ ما ذكره ابن تيمية رحمه الله في «مجموع الفتاوى» (٤/ ٩٥): ونحن لا نعني بـ (أهل الحديث): المقتصرين على سماعه، أو كتابته، أو روايته؛ بل نعني بهم: كل من كان أحق بحفظه، ومعرفته، وفهمه ظاهرًا وباطنًا، واتباعه باطنًا وظاهرًا.. إلخ.

ـ قال ابن رجب رحمه الله في «جامع العلوم والحكم» (١/ ٢٤٩): وأما فقهاء أهل الحديث العاملون به، فإن معظمَ همهم البحث عن معاني كتاب الله عز وجل، وما يُفسِّرُه من السُّنن الصَّحيحة، وكلام الصَّحابة والتابعين لهم بإحسان، وعن سُنة رسول الله ﷺ، ومعرفة صحيحها وسقيمها، ثم التفقُّه فيها وتفهمها، والوقوف على معانيها، ثم معرفة كلام الصَّحابة والتابعين لهم بإحسان في أنواع العلوم من التفسير والحديث، ومسائل الحلال والحرام، وأصول السُّنة والزهد والرقائق وغير ذلك، وهذا هو طريقة الإمام أحمد ومن وافقه من علماء الحديث الربانيين، وفي معرفة هذا شُغلٌ شاغل عن التشاغل بما أحدث من الرأي ما لا ينتفع به، ولا يقع، وإنما يورث التجادل فيه كثرة الخصومات، والجدال، وكثرة القيل والقال. وكان الإمام أحمد كثيرًا إذا سُئل عن شيء من المسائل المتولدات التي لا تقع يقول: دعونا من هذه المسائل المحدثة.

وما أحسن ما قاله يونس بن سُليمان السَّقَطي: نظرتُ في الأمر فإذا هو (الحديث) و(الرَّأي)، فوجدتُ في الحديث ذكر الرَّب عز وجل وربوبيته وإجلاله وعظمته، وذكر العرش، وصفة الجنة والنار، وذكر النبيين والمرسلين، والحلال والحرام، والحث على صلة الأرحام، وجماع الخير فيه، ونظرت في الرَّأي فإذا فيه المكرُ، والغدرُ، والحيلُ، وقطيعة الأرحام، وجماع الشَّرّ فيه.

وقال أحمد بن شبويه: من أراد علم القبر فعليه بالآثار، ومن أراد علم الخُبز، فعليه بالرَّأي. اهـ.

وقال: ﴿وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [ص: ٢٦].

وقال: ﴿وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ﴾ [المائدة: ٤٩].

وقال: ﴿وَلَوِ ٱتَّبَعَ ٱلْحَقُّ أَهْوَآءَهُمْ لَفَسَدَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ﴾ [المؤمنون: ٧١].

وقال: ﴿قُلْ مَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُتَكَلِّفِينَ ﴿٨٦﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِّلْعَٰلَمِينَ ﴿٨٧﴾﴾ [ص: ٨٦ ـ ٨٧].

[وقال:] ﴿...قُل لَّآ أَتَّبِعُ أَهْوَآءَكُمْ قَدْ ضَلَلْتُ إِذًا وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُهْتَدِينَ ﴿٥٦﴾ قُلْ إِنِّى عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّى﴾ [الأنعام: ٥٦ ـ ٥٧].

وقال: ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآئِ نَفْسِىٓ ۖ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ ۖ إِنِّىٓ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّى عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴿١٥﴾﴾ [يونس: ١٥].

وما شابهها من الآيات التي أَخبر فيها عن رسول الله ﷺ أنه اتبع ما أُوحي إليه، ولم يتكلّف من تلقاء نفسه، ولم يتبع هواه ورأيه؛ وأمره بها أمرًا، ونهاه عن اتباع الهوى نهيًا.

و(الهوى) هو (الرأي)، و(الرأي) هو (الهوى)، فإذا نهاه عن (الهوى) فقد نهاه عن (الرأي).

١٢ ـ وأما أمره باتباع الوحي، والحكم به، فقد أمره باتباع الكتاب الذي يُسمَّى: (حديثًا)، وأمره بأن يكون من أهله.

وقد أمره إذًا بأن يكون من (أهل الحديث)، ونهاه عن أن يكون من أهل (الرأي) و(الهوى).

فقد بان واتضح بما ذكرناه أن النبي ﷺ كان من أهل الحديث، بلى إنه كان سيِّدُهم، وإمامهم، والمأمور بأن يُتَّبع، ويُقتدى به.

١٣ ـ ثم أمر جل وعز الأُمة قاطبة باتباعه، وطاعته، فقال: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ﴾ [التغابن: ١٢].

وقال: ﴿وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿١٥٨﴾﴾ [الأعراف: ١٥٨].

وقال: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٦٣﴾﴾ [النور: ٦٣].

وقال: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْءَاخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا ﴿٢١﴾﴾ [الأحزاب: ٢١].

وإذا أمر الله ﷻ أُمّته باتباعه، وأخذ ما يؤتيهم، والانتهاء عما ينهاهم، فقد أمرهم بأن يكونوا من (أهل الحديث)، ونهاهم عن أن يكونوا من (أهل الهوى والرأي).

١٤ ـ فإن تعلق مُتعلقٌ لضعف عقله، وقصور عِلمه، بقول الله ﷻ: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ﴾ [النساء: ١٠٥]، وزعم أن الله ﷻ قد أمره أن يحكم بالرأي لقوله: ﴿بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ﴾ [النساء: ١٠٥].

فليعلم الجاهل أن الله ﷻ لم يطلق له الحكم بما رأى من قبل نفسه؛ لكن أمره أن يحكم بما أراه، وما أراه الله فهو الكتاب الذي أنزله عليه، وأراه فيه أحكامه، وفرائضه، والكتاب الذي أنزله الله إليه هو الذي سمَّاه الله: (حديثًا) بقوله: ﴿نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ﴾ [الزمر: ٢٣].

ومما ذكرناه من الآيات في صدر هذه المسألة، فقد أمره الله عز ذكره أن يحكم بالحديث، وكان معنى قوله: ﴿لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ﴾ [النساء: ١٠٥] إذا حَقَّق، أي: لتحكم بين الناس بما أراك الله في الكتاب الذي أنزله عليك، هو الذي يُسمَّى: (حديثًا)؛ فكأنه قال: فاحكم بين الناس بالحديث؛ لأنه الذي أراكه الله، ولا تُخالفه إلى غيره من (الهوى) و(الرأي)، فتكون من الظالمين بقوله تعالى: ﴿وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ ۙ إِنَّكَ إِذًا لَّمِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٤٥﴾﴾ [البقرة: ١٤٥].

١٥ ـ فإن تعلَّق أهل كل فرقة بما ذكرناه، وزعم كل واحدٍ منهم أنه هو المُتمسِّك بكتاب الله، وسُنة رسوله ﷺ، وأنه هو المُستحق النجاة لتمسُّكه بهما.

قيل لمن تعلَّق بذلك كائنًا من كان: أليس قد تحقَّقت، وتيقَّنت، أنك لو لم تكن مُتمسِّكًا بهما، لم تستحقّ النجاة؟

فإذا قال: بلى. ولا بُدَّ منه.

قيل: أفليس التمسُّك بكتاب الله، وسنة رسوله ﷺ هو السبيل إلى النجاة؟

فإذا قال: نعم.

قيل: أو ليس كتاب الله جل وعز هو الحديث الذي أنزله الله، وتُتل عليه تلك الآيات التي تلوناها في صدر هذه المسألة؟

فإذا قال: بلى.

قيل: أو ليس سُنة رسول الله ﷺ هو الحديث؟

فإذا قال: بلى.

قيل: أفليس التمسُّك بها هو الكون من أهلها؟

فإذا قال: بلى.

قيل: أفليس طريق النجاة إذًا هو الكون من أهل الحديث؟

فإن قال: لا.

أُعيد عليه الفصل من الكلام، وحُقِّق عليه حتى يقرّ به طوعًا أو كرهًا، لأنه لا يجد مهربًا ومحيصًا إذا حُقِّقَ عليه المطالبة.

فإن قال: بلى.

قيل: فقد بان إذًا أن الفرقة الناجية هي الفرقة الموسومة بأهل الحديث، وأن من خالفها هي الهالكة، وإن كان من أهل هذه الفرقة فهي الناجية.

فكُن منها تنجُ برحمة الله، ولا تُفارقها فتهلك بخذلان الله.

فهذا ما أردنا بيانه، وبالله التوفيق.

١٦ ـ ثم اعلموا ـ رحمكم الله ـ أن أسامي فرق الديانات، وخاصَّة فِرق الإسلام مُشتقَّةٌ من أفعالها، واختياراتها.

وذلك أن (الشيعة) إنما سُمِّيت شيعة؛ لأنهم شيَّعوا عليًّا رضي الله عنه إلى منازلة من ناوأه وقاتله.

و(الخوارج) إنما سُمُّوا به لخروجهم على علي بن أبي طالب رضي الله عنه لتحكيمه.

و(المُعتزلة) إنما سُمِّيت معتزلة لاعتزالهم مجلس الحسن رحمه الله، ومجالس أهل الحقّ حين أظهروا القول بالقدر.

وقيل: إنهم سُمُّوا معتزلة لاعتزالهم أمر علي، ومعاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. وليس كذلك، بل الأول أصوب.

ثم كذلك (الجهمية) إنما نُبزوا بها لاختيارهم رأي جهم بن صفوان، واتباعهم إياه.

وكذلك (القدرية) لخوضهم في قدر الله، وإنكارهم قدر الله لأعمال خلقه.

ثم كذلك (أهل الرأي) لاتباعهم آراءهم في كتاب الله، وسُنن رسوله، وتحكيمهم إياها فيهما.

وكذلك (الرافضة) سُمُّوا رافضةً لرفضهم إمامة أبي بكر، وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

ثم كذلك (الكرَّامية)، إنما نسبوا إليها لاتباعهم محمد بن كرام، واختيارهم مذهبه، واتباعهم إياه.

فإذا كانت الأسامي إنما اشتقت من أفعال الفرق واختيارها، فكل اسم نُبز به فرقة فهو إذًا دالٌّ على فعلها واختيارها؛ وإنما وقعت عليها، ونُسبت إليها، ونبزت بها عند إحداثهم إياها.

فكذلك إنما نُبز (أهل الحديث) بهذا الاسم، ووسم بهذه السِّمة لاشتغالهم وإيثارهم إياه على ما سواه، وتمسُّكهم به، وتركهم مفارقته في الابتداء والانتهاء؛ فهم إذًا المُتمسِّكون به، والمُتعلِّقون بحبله، وهم إذًا الناجون، المهتدون، الفائزون، المفلحون.

١٧ ـ وأما العبرة الصحيحة فما لا يخفى على مُتديِّن عاقل، أن رسم كل مَلِك، وإمام، ورئيس، ومُتغلِّب، وصاحب مذهبٍ

عالم، إنما يَبقى ويُرفع ويثبت في بلده، وصُقعه[١] الذي ولد ونشأ فيه، وفي المواضع التي أقام بها، والبلاد التي تضاهيها وتقاربها دون ما تباعد عنها من البلدان، ونأى عنها من المراكز، كما بقي رسم (الأموية) بالشام وما والاها، ورسم (العباسية) بالعراق وما داناها، ورسم (السامانية) بما وراء النهر وحواليها، حتى إن طلابها إياها يقصدون بطلبهم لها، ولا يؤمون غيرها في وقت طلبتهم لما يريدونها منها.

وكذلك شأن المذاهب، فإنه يغلب على كل إقليم وبلد وصُقع مذهب إمامهم الذي يأتمُّون به، ويقتدون بآرائه، كما غلب على الحجاز وما والاها مذهب مالك بن أنس رَحِمَهُ اللَّهُ.

وعلى تهامة ومصر وما والاها مذهب الشافعي.

وعلى خُراسان وما والاها مذهب الكوفيين لظهور أئمة ذلك المذهب بها.

وعلى العراق وما والاها أحمد بن حنبل.

وعلى طوس وما والاها مذهب محمد بن أسلم.

وعلى بلخ وما والاها من التُّرمذ وغيرها مذهب جهم بن صفوان.

وعلى الكوفة وما والاها مذهب الشيعة.

فكذلك العِبرة الصحيحة تدعو طالبي سُنة محمد ﷺ، وآثاره،

---

(١) في «الصحاح» (٣/ ١٢٤٣): الصُقْعُ بالضم: الناحية. ويقال: . . فلانٌ من أهل هذا الصُقْعِ، أي: من هذه الناحية. اهـ.

وسيره، ومذاهبه إلى أن طلبوها من مواضع مولده، ومنشأه، وأماكن مقامه، وإنفاذ أحكامه، وإظهار نبوَّته، ومركز شريعته، ومهبط وحي الله ﷻ، وأحكامه، وأن لا يقصدوا بطلبها إلَّا منها، يتوجهوا في طلبها إلَّا نحوها؛ وهي مكة والمدينة وما والاهما وضاهاهما، ولا خفاء لظهور مذهب الحديث عليهما، وعلى ما والاهما في جميع أسبابهم ومتصرَّفاتهم حتى لا يعرف الصغير والكبير منهم غير ذلك، ولا يتوارث الخلف منهم عن السلف إلَّا ذلك المذهب.

فهو إذا المذهب الذي كان عليه محمد ﷺ وأصحابه، فهذا وجه دلالة للعبرة الصحيحة على صحة مذهب الحديث وأهله.

١٨ ـ وأيضًا، فإن الطبائع [لا] تتنافر عمن تبرَّأ من (الرأي) و(الهوى)، ولا تتبرَّأ من الألقاب التي لقبت بها المذاهب، كالشيعة، والخوارج، والمرجئة، والقدرية وغيرها من سائر المذاهب، ولا تلحقه من الكل اللائمة والتعيير، بل تسكن النفوس عند التبري منها كلها؛ حتى إذا تبرأ المُتبرئ من الحديث؛ أقبلت عليه قلوبهم بالإنكار، والألسن بالطعن، واللائمة بالتهجين.

فعُقل أن الحديث له موقع من الدين، ومحلّ من الإسلام، وموضع من النفوس السليمة، ليس لغيره من المذاهب.

فليس يدعي أحدٌ من فرق الأمة البراءة من الحديث، ولا جعله مذهبًا؛ بل أجمعوا جميعًا على تكفير من اعتقد ذلك وأطلقه.

وقد وجد في الأُمة فرقة، بل فِرق يعتقدون إبطال ما سوى الحديث، ويُهجّنون المذاهب التي خالفت الحديث ويبطلونها، ففي

ذلك أعظم دلالة على أن مذهب الحديث وأهله، هو الأصل الذي لا يرغب عنه إلَّا من سفه نفسه، وجهل من أمر دينه ما كان ينبغي أن يعلمه.

١٩ ـ وأيضًا، فإن العقل الصريح يشهد على صحَّة (مذهب الحديث)، وتفضيلها على غيرها من المذاهب، وذلك أن كل ذي مذهب نُبِزَ بلقب من الألقاب، إذا أخذ نسبه لُقِّب به، وسمة مذهبه إلى من أحدثه واخترعه، وأنه إذا صرف عن أمره نسبه إلى غير النبي ﷺ.

كـ(الشيعة) فإن المرجوع في قولها إلى تشييعهم عليًا رضي الله عنه على أقاويله وآرائه.

و(الخوارج) فإن مرجوع أمرهم إلى نسبة ذلك إلى خروجهم على علي عز وجل، ومُفارقتهم إياه في تحكيمه.

وكذلك سائر المذاهب؛ فإن مُنتهاها إلى أئمتهم، ورؤسائهم؛ كـ(الجهمية) إلى جهم، و(القدرية) إلى معبد الجهني وذويه، وغير ذلك من المذاهب، فإن أحدث أهل الحديث وسائر الفرق كلها بنسبة الحديث لم ينسبوه إلَّا إلى النبي ﷺ دون غيره؛ فهو إذًا الأصل المُعتمد، والمذهب الموثوق، وبالله التوفيق[1].

---

(١) قال أبو المظفر السمعاني رحمه الله: أبى [الله] أن يكون الحق والعقيدة الصحيحة إلَّا مع أهل الحديث والآثار؛ لأنهم أخذوا دينهم وعقائدهم خلفًا عن سلف، وقرنًا عن قرن، إلى أن انتهوا إلى التابعين، وأخذه التابعون عن أصحاب رسول الله ﷺ، وأخذه أصحاب رسول الله عن رسول الله ﷺ، ولا طريق إلى معرفة ما دعا إليه رسول الله ﷺ الناس من الدين المستقيم والصراط القويم إلَّا هذا الطريق الذي سلكه أصحاب الحديث. وأما سائر =

. . . . . .

= الفرق فطلبوا الدين لا بطريقه؛ لأنهم رجعوا إلى معقولهم، وخواطرهم، وآرائهم، فطلبوا الدين من قِبله، فإذا سمعوا شيئًا من الكتاب والسُّنة عرضوه على معيار عقولهم، فإن استقام قبلوه، وإن لم يستقم في ميزان عقولهم ردوه، فإن اضطروا إلى قبوله حرَّفوه بالتأويلات البعيدة، والمعاني المُستنكرة، فحادوا عن الحقِّ، وزاغوا عنه، ونبذوا الدين وراء ظهورهم، وجعلوا السُّنة تحت أقدامهم، تعالى الله عما يصفون.

وأما أهل الحقِّ فجعلوا الكتاب والسُّنة إمامهم، وطلبوا الدين من قبلهما، وما وقع لهم من معقولهم وخواطرهم عرضوه على الكتاب والسُّنة؛ فإن وجدوه موافِقًا لهما قبلوه وشكروا الله عَزَّوَجَلَّ حيث أراهم ذلك، ووقفهم عليه، وإن وجدوه مُخالفًا لهما تركوا ما وقع لهم، وأقبلوا على الكتاب والسُّنة، ورجعوا بالتهمة على أنفسهم، فإن الكتاب والسُّنة لا يهديان إلَّا إلى الحقِّ، ورأي الإنسان قد يري الحقّ، وقد يري الباطل.

[«فصول من الانتصار لأصحاب الحديث» (ص٨٠)].

ـ وقال اللالكائي رَحِمَهُ اللَّهُ في مقدمة «شرح اعتقاد أهل السُّنة»: فلم نجد في كتاب الله تعالى وسُنة رسوله وآثار صحابته إلَّا الحثَّ على الاتباع، وذمّ التكلُّف والاختراع، فمن اقتصَّ هذه الآثار كان من المُتَّبِعين، وكان أولاهم بهذا الاسم، وأحقَّهم بهذا الوسم، وأخصَّهم بهذا الرسم: (أصحاب الحديث)؛ لاختصاصهم برسول الله ﷺ واتباعهم لقوله، وطول مُلازمتهم له، وبحملهم عِلمه، وحفظهم أنفاسه وأفعاله، فأخذوا الإسلام عنه مباشرة، وشرائعه مشاهدة، وأحكامه مُعاينة، من غير واسطةٍ، ولا سفيرٍ بينهم وبينه واصلة. . . فهؤلاء الذين تمهدت بنقلهم الشريعة، وانحفظت بهم أصول السُّنة، فوجبت لهم بذلك المِنَّة على جميع الأُمَّة، والدعوة لهم من الله بالمعونة؛ فهم حملة علمه، ونقلة دينه، وسفرته بينه وبين أُمَّته، وأمناؤه في تبليغ الوحي عنه، فحريٌّ أن يكونوا أولى الناس به في حياته ووفاته.

وكل طائفة من الأمم مرجعها إليهم في صِحَّة حديثه وسقيمه، ومعولها عليهم فيما يختلف في أموره.

ثم كل من اعتقد مذهبًا فإلى صاحب مقالته التي أحدثها ينتسبُ، وإلى رأيه يستندُ، إلَّا أصحاب الحديث، فإن صاحب مقالتهم رسول الله ﷺ، فهم =

٢٠ ـ وأيضًا، فإن الأخبار الواردة المأثورة عن النبي ﷺ، وعن السلف الصالحين، تنطق بصحَّته؛ وذلك أن المتديِّن المتحقق بكثرة الحديث، لو تتبع الأخبار لوجد عن النبي ﷺ، وعن الصحابة، والتابعين أخبارًا تنطق بتهجين هذه المذاهب كلها، وتضليل أهلها.

٢١ ـ مثل الخبر الذي روي عن النبي ﷺ في القدرية والمرجئة، وقوله ﷺ: «**لعن القدرية والمرجئة على لسان سبعين نبيًا**»(١).

٢٢ ـ وقوله ﷺ: «**صِنفان من أُمَّتي لا تنالهم شفاعتي، وليس لهم في الإسلام نصيب القدرية والمرجئة**»(٢).

٢٣ ـ ومثل ما روي أنه قال ﷺ: «**القدرية مجوس هذه الأُمَّة، والمرجئة يهودها**»(٣).

= إليه ينتسبون، وإلى علمه يستندون، وبه يستدلون، وإليه يفزعون، وبرأيه يقتدون، وبذلك يفتخرون، وعلى أعداء سُنته بقربهم منه يصولون، فمن يوازيهم في شرف الذكر، أو يُباهيهم في ساحة الفخر وعُلو الاسم؟ إذ اسمهم مأخوذ من معاني الكتاب والسُّنة يشتمل عليهما؛ لتحققهم بهما أو لاختصاصهم بأخذهما... إلخ.

(١) تقدم تخريجه في عقيدة ابن بطة رَحِمَهُ اللَّهُ برقم (١٦).

(٢) روي من حديث: أبي بكر الصديق، وابن عباس، وأنس، وأبي هريرة، ومعاذ بن جبل، وجابر بن عبد الله، وغيرهم رضي الله عنهم. ولا يثبت منها شيء.
وقد خرجتها في «السُّنة لعبد الله (٦٤٤)، و«السُّنة» لحرب (١٩٢ و١٩٦و)، و«الإيمان» لأبي عبيد (٧٥)، و«الإبانة الكبرى» (١٣٠٥و ١٣١٧و ١٣٦٤و ١٦٥٤).

(٣) قوله: «**القدرية مجوس هذه الأمة**» مروي من حديث: عمر، وحذيفة، وجابر، وابن عمر، وأنس، وأبي هريرة، وعائشة، وغيرهم رضي الله عنهم. =

٢٤ ـ ومثل ما روي في شأن المُحدِثين في الدين، ولعنته إياهم[(١)].

٢٥ ـ ومثل: ما رُوي في الرافضة، وما أمر بقتالهم، وإخراجه إياهم عن الإسلام[(٢)].

٢٦ ـ ومثل: ما روي في الخوارج، وما نسبهم إلى الخروج من الدين.

٢٧ ـ ومثل: ما رُوي فيمن يقول: «الإيمان باللسان...»[(٣)].

وغير ذلك.

= وقد اختلف أهل العلم في الحكم على هذا الحديث، وأكثر أهل العلم على تضعيفه مرفوعًا. قال العُقيلي رَحِمَهُ اللَّهُ في «الضعفاء» (١/ ٢٦٠): وهذا المتن له طريق بغير هذا الإسناد عن جماعة متقاربة في الضعف. اهـ.

وقال الموصلي في «المغني عن الحفظ والكتاب» (ص٢٣) في (باب المرجئة والقدرية): لا يصح في هذا الباب عن النبي ﷺ شيء. اهـ.

وقوله: «المرجئة يهود هذه الأمة» لم أقف عليه مرفوعًا، وهو مروي من قول سعيد بن جبير رَحِمَهُ اللَّهُ كما في «السُّنة» لعبد الله بن أحمد (٧٠١).

(١) يشير إلى ما رواه البخاري (١٨٧٠) من حديث علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال النبي ﷺ: «المدينَةُ حَرمٌ، ما بين عائِرٍ إلى كذا، مَن أحْدثَ فيها حَدَثًا، أو آوى مُحْدِثًا، فعليه لعنةُ اللَّهِ والملائكَةِ والناسِ أجمعين، لا يُقبلُ منه صَرفٌ ولا عدْلٌ».

(٢) يشير إلى ما رواه عبد الله بن أحمد في «السنة» (١٢٥٠) عن عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: قال لي النبي ﷺ: «يا عليّ، أنت وشِيعتُك في الجنَّة، وإن قومًا لهم نبزٌ يقال لهم: الرَّافِضة، إن أدركتَهم فاقتُلهُم فإنهم مُشركون».

وهو حديث لا يصح، وانظر تخريجه في «الشريعة» للآجري (٢٢٢٠/ وما بعدها)، (باب ذكر ما جاءَ في الرافضة وسوءِ مذهبهم) بتحقيقي.

(٣) لعله يشير إلى ما رواه ابن ماجه (٦٥)، من حديث علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولفظه: «الإيمان معرفة بالقلب، وقول باللسان، وعمل بالأركان».

قال الدارقطني: حديث موضوع. انظر: «الموضوعات» (١/ ١٢٨).

وذكر ابن تيمية في «الإيمان الأوسط» (ص٣٦٩) أنه موضوع باتفاق أهل العلم.

٢٨ ـ ولا نجد في أخبار رسول الله، ولا في أخبار الصحابة والتابعين رحمهم الله خبرًا فيه تهجين الحديث وأهله، بل نجد فيها مدائح الحديث والسُّنن، والمُتمسِّكين به، والأمر بالعضِّ عليها، وترك مُفارقتها؛ فدلَّ على ما ذكرناه، ـ وما لم نذكره مما تركناه مخافة التطويل ـ على صحَّة مذاهب (أهل الحديث)، ونجاة أهله من ضلالة الدنيا، وشقاء الآخرة.

وإلى الله نرغب في أن يُحيينا عليه، ويُميتنا عليه، ويبعثنا عليه، إنه ولي.

وما ذكرنا على رؤوس الملأ في المجلس، وما تكلم به في هذا الباب بحمد الله ومنه كاف، آخر هذا [الجزء].